



باهي الروبي

لا يخفي علي أحد خطورة القضية السكانية في مصر وتزايد أعداد السكان دون أن تتزايد فرص التعليم والصحة والعمل وتحسين المستوى الاقتصادي للمواطنين.

ليست القضية كما يظن البعض تنحصر في سبل علاجها في خفض المواليد فحسب.. وإنما هي معادلة صعبة تحتاج إلي حلول عملية وغير تقليدية لأن معدلات الزيادة السكانية في ارتفاع مستمر.. وفي نفس الوقت تتخفض معدلات التنمية الشاملة في المجتمع مما يفقده التوازن المطلوب بين السكان والموارد والتنمية.

تكشف الإحصاءات والدراسات أن معدل النمو السكاني في مصر يصل إلي 2.4% حيث يولد 2.5 مليون نسمة سنوياً مما أدى إلى ارتفاع السكان إلى أكثر من 100 مليون نسمة.. وللأسف

يعيشون علي مساحة لا تزيد علي 5% من مساحة مصر مما يشير إلي وجود خلل أيضاً في التوزيع السكاني وهذا يضع مصر في مقدمة الدولة العربية نمواً في السكام وفي المركز الثاني عشر علي مستوى دول العالم.

ورغم خطورة الموقف إلا أن السنوات الماضية شهدت حالة من الفتور وعدم الاهتمام بالقضية من جانب مؤسسات الدولة جميعها سواء كانت حكومية أو أهلية ولا شك أن الظروف السياسية التي مرت بها مصر كانت السبب الرئيسي لعدم الاهتمام وايضاً الظروف الصعبة التي تعرضت لها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات وانخفاض مواردها أدت إلي تراجع اهتمامها بالقضية كذلك الاعلام بوسائله المختلفة لم تعد قضية السكان ذات أهمية قصوي له بل أنها تحولت إلي اهتمامات موسمية عندما يتحدث مسئول ما أو يقع حدث يرتبط بالقضية وتكون التغطيات والمتناول لأيام قليلة أو ربما لساعات وينتهي الأمر.

في عام 2015 أطلقت الدولة استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030 والتي تضمنت ابعاداً ومحاور اقتصادية واجتماعية وبيئية وجاء اهتمامها منصبا علي القضية السكانية ودور الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني في وضع حلول علمية سواء كان في الحضر أو الريف.

كنت واحداً من الذين شاركوا في أحد المنتديات التي ضمت عدداً من ممثلي الجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام وبعض خبراء ومستشاري السكان والاعلام ودار الحديث بشفاافية ومصادقية كاملة علي مدي ثلاثة أيام وطرح الكثيرون أفكارهم وخططهم الايجابية التي تساهم إلي حد كبير في علاج القضية كنت أحد الذين ناقشوا أحد محاور استراتيجية التنمية المستدامة وهو محور الاعلام والتواصل الاجتماعي وكانت لي ولغيري من الحضور عدة ملاحظات علي اوجه القصور التي وجدناها- من وجهة نظرنا- واتمني ان تصل أصواتنا وأصوات الكثيرين من المهتمين بذات المحور إلي صناع القرار للاستفادة منها والعمل علي إدراجها عند التطبيق فكلنا مسئولون عن القضية السكانية وجميعنا لابد ان يكون لكل واحد منا دوره حتي ولو كان وجهة نظر يستفيد منها المجتمع كله.